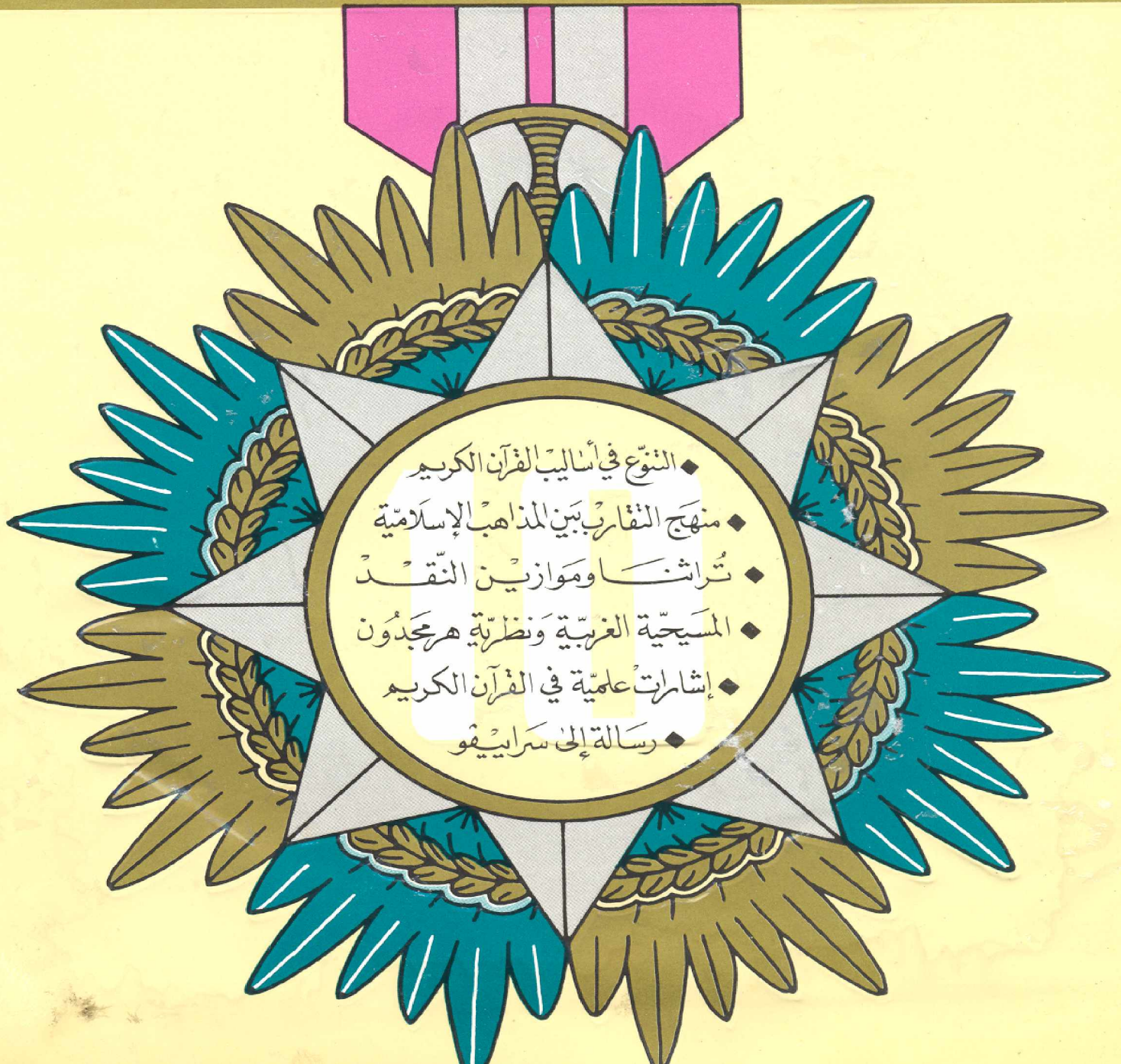


مجلة كلية

الجامعة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة

العدد العاشر
1993م



فصول من كتاب
دراسات محمد سعيد
اجتس جولد تسيهر

الفصل الرابع
رد الفعل ضد الوضع في الحديث

ترجمة الأستاذ الصديق بشير نصر



(1)

يقول عبد الله بن لهيعة إن رجلاً من أهل البدعة⁽¹⁾ رجع عن بدعته كان يحذر من أخذ الحديث دون تثبت ويقول: «إنا كنا إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً»⁽²⁾.
وقد بدأ لنا في الفصول السابقة أن هذا الاعتراف يتفق مع الواقع حيث لا يكاد يخلو اتجاه في التفكير الإسلامي وما يضاده من حديث يعبر عنه.
وليس ثمة فرق من هذه الناحية بين الآراء المتعارضة في أي مجال كان. فما عرفناه عن الأحزاب السياسية يصدق تماماً على الاختلافات في الأحكام الشرعية

(1) وفي رواية أخرى: «شيخ من الخوارج».
(2) ورد في الكفاية للخطيب البغدادي ص 123: إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً. (وفي رواية أخرى: إذا هويتنا أمراً صبرناه حديثاً).

ومسائل العقيدة. فكلّ فكرة ونقيضها، وكل سنة وبدعة وجدت ما يعبر عنها في صورة حديث⁽³⁾.

وأقبل عصر جديد نتيجة لظهور ردّ فعل (ضد الوضع) سواء أكان دينياً أم عقلياً وسوف نناقش في هذا الفصل سمات ردّ الفعل هذا وأسلوبه، ويتضح ذلك في ثلاث طرق مختلفة.

1- إن الوسيلة الأيسر التي سلكها الفضلاء من أهل الاستقامة لمقاومة التزايد السريع في الأحاديث المزيفة هي في الوقت نفسه ظاهرة جديرة بالعناية في تاريخ الأدب. فبالنوايا الحسنة جوبهت الأحاديث الموضوعية بأحاديث مختلفة جديدة. وقد نسب إلى النبي ﷺ في هذه الأحاديث الجديدة المتسرّبة عبارات صارمة تستنكر بشدة اختلاق الأحاديث الفاسدة.

فأقوال النبي ﷺ التي تحرّم وتلعن في كلماتٍ قاسية كلّ أنواع التزييف والاختلاق في الأحاديث فضلاً عن تحريف النصوص القديمة المعروفة بالصحة وتأويلها هي نفسها أقوال مخترعة.

ويعدّ حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً⁽⁴⁾ فليتبوأ مقعده من النار⁽⁵⁾»⁽⁶⁾. من

(3) في الأزمنة الأخيرة اعتنق المدافعون عن العقل من المسلمين هذا الرأي، وكتب المولوي شير آغا عليّ يقول:

«إنّ السيل الجارف من الأحاديث لم يلبث أن كَوّن بحراً متلاطماً. فالصواب والخطأ، والحق والباطل اختلطوا جميعهم في حالة من الفوضى، بحيث يصعب التمييز بينهم. وكل نظام ديني وسياسي واجتماعي يؤيّد، كلما اقتضت الضرورة، باللجوء إلى بعض الأحاديث الشفهية، لإرضاء لأيّ خليفة أو أمير، وخدمة لأغراضه.

وقد أسيء استعمال اسم محمد لتأييد كل ضروب الكذب والخزعبلات، لإرضاء الأهواء والنزوات ورغبات المستبدّين التعسفية، مع الإعراض عن كل الاعتبارات والمقاييس النقدية، وعند استشهادهم بطائفة من الأحاديث في مسألة مطروحة عبر عن موقفه بالكلمات التالية: «إنني قلما أستشهد بالأحاديث إمّا لقلة إيماني بصحتها، أو لعدم إيماني بها أصلاً، وهي عموماً باطلة، وليس لها ما يسندها...» انظر الإصلاحات الفقهية والسياسية والاجتماعية المقترحة في الإمبراطورية العثمانية والبلاد الإسلامية الأخرى (بومباي 1883) ص xix، و 147.

(4) إنّ لفظه (متعمداً) ليست موجودة في بعض الروايات، ويحتمل أن حذفها قصد به حماية الناس الذين نشروا الأحاديث الموضوعية وردّوها بحسن نية ظنّوا منهم أنها صحيحة. وهذا الافتراض كافٍ إلى حدّ ما =

أكثر هذه الأحاديث انتشاراً، وقد ورد في روايات مختلفة. وهذا الحديث رواه ثمانون صحابياً⁽⁷⁾ - دون اعتبار الروايات المختلفة -⁽⁸⁾، وهو يُعدّ بشكل واضح ردّ فعل ضد الوضع في الأحاديث النبوية. وعزو هذا الحديث إلى الصحابة - مثل عثمان - لا يثبت زمن الوضع بالقدر الذي تمنى ميور أن يستتجه منه⁽⁹⁾.

ومن هذا النحو حديث: «سيكون في أمّتي أناس⁽¹⁰⁾ يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فيأياكم وإياهم» وكذلك: «يكون في آخر الزمان دجالون⁽¹¹⁾ كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم. فيأياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم» وثمة أقوال أخرى من هذا القبيل تحذّر من الوضع لم يقلها النبي نفسه ولكن رواها جماعة من الصالحين في القرنين الأول والثاني للهجرة على أنها مبادئ أساسية.

فيقول أحدهم مثلاً: «إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيأتي القوم

= لإضافة هذه اللفظة.

* (انظر تعليقنا على هذا الكلام).

(5) قارن البخاري (كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل) حول المشركين الذين قتلوا ببدر (حين نبؤا مقاعدهم من النار).

(6) مقدمة صحيح مسلم ص 66، 67، أبو داود (كتاب العلم، باب التشديد في الكذب على رسول الله) الترمذي (كتاب العلم، ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله)، ابن ماجه (المقدمة، باب التغليظ في تعمد الكذب) (السطر 4: هنالك شكوك في لفظة متعمداً)، الدارمي (المقدمة، باب اتقاء الحديث عن النبي) وفي جميع هذه العبارات توجد أقوال أخرى ذات نزعة مماثلة، وكذلك استنكار للأحاديث التي تذاع فور سماعها: «بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع».

(7) يقول السمعاني (ت 510 هـ) إن حديث «من كذب» قد روي من أكثر من تسعين طريقاً. انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص 460 (ترجمة السمعاني رقم 1035) وسنذكر رواية واحدة فقط منها وهي: «مَنْ نَقُول عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا بَيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّمَ مَقْعَدًا» انظر الخطيب البغدادي: الكفاية ص 200.

(9) وليام ميور: حياة محمد 37/1.

(10) في آخر أمّتي.

(11) وتطلق كلمة «دجالون» على وضاعي الحديث، وقد جاء في معجم البلدان لياقوت 139/2 كلام عن أبي علي التيمي من هراة الذي يروي عن سفيان ووكيع وآخرين آلافاً من الأحاديث لم يقولوها أبداً يصفه بأنه: «أحد أركان الكذب» و«دجال من الدجاجلة» وهو يجب ألا يذكر إلا من أجل فضحه، والتحذير منه.

فيحدثهم بالحديث من الكذب. فيتغرقون، فيقول الرجل منهم: سمعت رجلاً أعرف وجهه ولا أدري ما اسمه يحدث». ويقول آخر: «إنّ في البحر شياطين مسجونة أوثقها سليمان يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنًا»⁽¹²⁾.

وقد رويت عن النبي تحذيرات من التزييف والتأويل المجامل للعبارات المعترف بصحتها ومن هذا النحو: «يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوُّه، ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين، وانتحال الباطلين»⁽¹³⁾.

وهكذا يُعدُّ ردُّ فعل نقاد الحديث من أهل السنة ضد النزعات المتميزة نوعاً من التنبؤ.

(2)

2- ظهرت التحذيرات التي ذكرناها آنفاً بين الجماعات التي انغمست في وضع الأحاديث ونشرها باستثناء أولئك الذين سَعَوْا للحكم على هذه الأنشطة بصرف النظر عن كون هذه الموضوعات وجدت لخدمة الدين السني، أم كانت بسبب الرغبة في محاربة أهل السنة ومعاداة افتراضاتها (ومن هذا النحو الدعاية العلوية).

ولم يأخذ المفكرون الأحرار في حسابهم هذه الفوارق والاعتبارات المرتبطة بهم، ولم يقتصر ردُّ فعلهم على جزء بعينه من الحديث الذي نما بشكل مشير (والذي ظهر بشكل مضايق لأهل السنة)، ولكن تجاوز ذلك إلى نظام الحديث برمته.

وقد أثار التصرف المشير الذي تظاهر به المحدثون في الحكم على تفصيلات الإسناد والمتن حتى عندما يتضح تماماً بمجرد الرؤية السطحية (ما لم تثبط العزيمة برياء الرواة) أنه لا سبيل للتوثيق سخرية وازدراء قوم لم يعرفوا لأوعية العلم قدرها.

وقد يقال إن نظرة بعض الناس غير المتحاملة، وحتى الساخرة منها، والأشياء

(12) مسلم (المقدمة ص 80) مع شرح النووي.

(13) مقدمة سنن الدارمي.

التي أثرت في عامة الناس بسبب طبيعتهم الدينية مألوفة أكثر من غيرها بين المشتغلين بالأدب لذاته في العالم الإسلامي في القرن الثاني والثالث. فأقدس المقدسات محطاً سخريه ومحلاً إنكار هنا، وهنالك شيء من التعصب يعزى عادة للمجتمع الإسلامي. وقد جعلت هذه الأحاديث مثار سخريه في هذه الدوائر. كما اختار الشعراء الظرفاء شكل الأحاديث⁽¹⁴⁾ من أجل الأفكار السخيفة والماجنة. وهذا محمد بن منادر (ت 200 هـ) يقدم لنا مثلاً على ذلك -⁽¹⁵⁾ وفي مناسبة أخرى جعل إسحاق الموصلي الإسناد موضوعاً للنكتة من خلال إشارة ظريفة لكلمة المرسلات (سورة 77 آية 1)⁽¹⁶⁾.

وقد بلغ هذا الأمر ذروته في قصيدة أدرجت في قصة علاء الدين، وقد وردت فيها نكتة سمجة مسبوقة بعبارة: «حدثنا عن بعض أشياخه أبو بلال شيخنا عن شريك»⁽¹⁷⁾. وهذه الموضوعات لم تظهر في الدوائر التي يتمتع فيها الحديث بسمعة حسنة، كما لم يتساهل فيها داخلها⁽¹⁸⁾.

وقد استعمل علماء الكلام المعاصرون (وقتئذ) أساليب أكثر جدية للاستخفاف برواة الحديث⁽¹⁹⁾. ولم يكن يصعب عليهم البرهنة على مقدار تناقض

(14) يستخدم ابن رشيق (ت 463 هـ) الإسناد بشكل مختلف كلياً لأغراض شعرية، وقد جاء ذلك في قصيدة استشهد بها Mehren في كتابه Rhetorik der araber ص 101 سطر 4.

(15) الأغاني 28/17

* يعني قول ابن منادر:

وجدت في الآثار في بعض ما حدثنا الأشياخ في السند

(16) المصدر السابق 110/5

* (جاء في الأغاني: حدثني الصولي قال: حدثني ميمون بن هارون عن إسحاق أنه كان يقول: الإسناد قيد الحديث. فتحدث مرة بحديث لا إسناد له. فسل عن إسناده فقال: هذا من المرسلات عرفاً).

(17) الليالي العربية (ألف ليلة وليلة) 95/2 طبعة بولاق 1279.

(18) [يجب ألا يفوتنا أن السخريه من المقدسات لا تعني قلة الإيمان بها].

(19) أظن أن قول معاذ بن جبل الذي أخرجه أبو داود في سننه (كتاب السنة، باب لزوم السنة): «أحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم» فيه هجوم خفي على موقف الفلاسفة من الأحاديث.

* (لا يفهم من قول معاذ ما فهمه جولدتسيهر، وتحذيره من الفلاسفة لفساد مقالاتهم لا لموقفهم من الحديث).

المسائل الشرعية والعقدية. وكان على أهل الحديث أن يقوموا بدورهم باعتبارهم سنداً يعتمد عليه، وذلك بجعل الأحاديث تصور الآراء المرفوضة من قبل المفهوم الديني الأكثر صحة، تلك الآراء التي أصبح لها نوع من الشيوع حتى في الإسلام. (ومن هذا القبيل تجسيم الصفات الإلهية) وقد روى الحديث بأسلوب أخاد الحكايات الغريبة التي اقتبسها من أساطير الإنجيل فضلاً عن البدايات الأولى للإيمان بالآخرة كما وردت في القرآن.

وللاستخفاف بالحديث استُغلت تلك النصوص التي رويت فيها الخرافات والأساطير الشعبية وأدمجت في العقيدة الدينية باعتبارها من أقوال النبي⁽²⁰⁾.

كما تعرضت للسخرية الأحكام التفصيلية الدقيقة التي وردت في الحديث حول معظم العلاقات الأساسية في الحياة اليومية، وهلمّ جرّاً.

والإصرار على السخرية من هذه التفصيلات اليومية يمكن الرجوع إليه في الحديث نفسه مما دعا المشركين آنذاك لأن يقولوا مستخفين بهذه الشريعة: «إن صاحبكم ليعلمكم حتى الخراءة»⁽²¹⁾.

ومن المحتمل أن ما يروى على لسان النبي وقتئذ يعكس رأي المنكرين الأحرار في زمان لاحق، الذين بدت لهم الأحكام التفصيلية لصغائر الأمور المتعلقة بالحياة اليومية الصادرة عن النبي، وإضفاء نوع من الحجّة الدينية الملزمة عليها، نوعاً من الآداب المريبة.

ومن بين تلك الأحاديث أثار انتباهنا حديثٌ ينتمي إلى هذه الطائفة من الأقوال التي تشير إلى نوع من الهجوم في نطاق الحديث ضد أصحاب التفكير الحر (المعتزلة) الذي كان عليهم باعتبارهم مسلمين أن يحترموا الشريعة. إذ أعلنوا الاحتجاج بالقرآن وحده وحاولوا ردّ كل ما جاء باسم الحديث أو السنّة فيما يتصل

(20) انظر الجاحظ: كتاب الحيوان 286/4. ففيه سخرية من تلك الأحاديث.

(21) النسائي (كتاب الطهارة) النبي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار) أبو داود (كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة) الترمذي (الطهارة) باب الاستنجاء بالحجارة.

بسلوك الناس اليومي باعتبار أن هذين ليست لهما حجية القرآن خلافاً لما يدّعيه المناوئون .

ومن جهة أخرى يبين هذا الحديث وجهة نظر الرافضين ، وأيضاً موقف أهل السنة من الحديث . يقول النبي : «ليوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله . ما وجدنا فيه من حلالٍ استحللناه . وما وجدنا فيه من حرامٍ حرّمناه»⁽²²⁾ . ألا وإن ما حرّم رسول الله فهو مثل ما حرّم الله»⁽²³⁾ .

ومن الأمثلة على هذه العبارة الأخيرة أن هنالك أحكاماً تتعلق بالأطعمة وردت في الحديث (مثل تحريم أكل بعض الأنواع من الحيوانات) ولم يرد لها ذكر في القرآن . وقد زين هذا الكلام أيضاً بنوع من العواطف الإنسانية الخيرة حيث استشهد به لصاحب خبير ، وكان رجلاً مارداً ، اقترف كلّ الأعمال المنكرة نحو السكان المغلوبين : «أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن؟ ألا إني والله قد وعظت وأمرت ونهييت عن أشياء ، إنها لمثل القرآن أو أكثر وأن الله عز وجل لم يحلّ لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن . ولا ضرب نساءهم ولا أكل ثمارهم إذا أعطوكم الذي عليهم»⁽²⁴⁾ .

وفي القرن الثاني الهجري اتسعت رقعة الهجوم على الحديث بشكل كبير من قبل الزنادقة حتى إن ابن القطان (ت 198 هـ) يقول : «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث»⁽²⁵⁾ .

ومن خلال ردود ابن قتيبة على حجج أصحاب الكلام نستطيع أن نتبين بسهولة ما وضعوه في الحديث ، كما نستطيع أن نلاحظ أيضاً مبلغ هجوم المنكرين الأحرار ضد هذا المبدأ الغالب في الحياة الدينية والذي تزايد بالفعل في القرن الثالث .

(22) أبو داود (كتاب السنة ، باب في لزوم السنة) .

(23) الترمذي (كتاب العلم ، باب ما نهي أن يقال عند حديث النبي ﷺ) .

(24) أبو داود (كتاب الحراج ، باب في تعشير أهل الذمة) .

(25) مقدمة الدارمي .

وقد حاول ابن قتيبة أن يفند في كتابه (مختلف الحديث) كل هذه الاعتراضات من وجهة نظر أهل السنة، إلا أنه وجد نفسه مكرهاً على استعمال كل أساليب التأويل لكي يجد بعض المعنى للأحاديث السخيفة التي لا يقبلها عقل، ولجأ إلى نظائرها في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، وجعل شرائط لمعرفة صحة الأحاديث وتوثيقها. كما اعترف في كتابه بأن الأحاديث السخيفة ليست صحيحة⁽²⁶⁾. ويعزو الخرافات السخيفة إلى القصص وإلى مصادر يهودية معبراً عن أسفه لتهافت المسلمين على هؤلاء⁽²⁷⁾.

وتأثير الخرافة اليهودية، والأسطورة المسيحية معترف به عند متكلمي أهل السنة⁽²⁸⁾ منذ عهود الإسلام المبكرة وحتى الفترات اللاحقة.

وحتى في العهود الأولى تعبر الأحاديث عن هذا الشعور:

سأل عمر بن الخطاب النبي قائلاً: «إننا نسمع أحاديث من يهود تعجبنا، أفترى أن نكتب بعضها؟ فقال: أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقية...»⁽²⁹⁾.

(26) يروي ابن قتيبة في مختلف الحديث ص 315 قول هشام بن عروة في محمد بن إسحاق، الذي يزعم أنه سمع أحاديث عن فاطمة زوج هشام: «أهو كان يدخل على امرأتي أم أنا؟» كما ساق ابن قتيبة كلام المعتز عن أبيه يحذر من ابن إسحاق الكذاب.

وقد ذكر أن الحديث قد تعرض لكثير من التأويلات الطائفية. ص 76.

(27) المصدر السابق ص 279 طبعة محمد زهري النجار، نشر مكتبة الكليات الأزهرية 1966.

(28) غير أن الجاحظ يستشهد في كتابه البيان والتبيين 113/2 بقول لإعرابي جاء فيه: «حدث عن بني إسرائيل ولا حرج» وهذا القول نفسه يذكره أبو داود في سننه (كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل) على أنه حديث، وكذلك الترمذي (العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل) في سياق مختلف عن الجاحظ. [قارن أيضاً: الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص 30 - 34، جولد تسيهر في مجلة RE (مجلة الدراسات اليهودية) 1902 ص 64، Richtungen ص 58، ومقالة Juifs ed musulmans selon le hadit، G. Vajda، في المجلة الآسيوية (JA) 1937، ص 117].

(29) مصابيح السنة 14/1. وقد ورد في سنن أبي داود (كتاب العلم، باب رواية حديث أهل الكتاب) حديث يمثل موقفاً معتدلاً ويحث على احترام الصحيح من حديث أهل الكتاب ورفض الكاذب منه.

* (حديث أبي داود ليس في قبول الصحيح من حديث أهل الكتاب كما يزعم صاحبنا وكل ما فيه قوله ﷺ: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»).

وهكذا أخذ التحذير من أحاديث أهل الكتاب المفتعلة يتأكد فيما بعد عند المتأخرين من علماء الكلام انطلاقاً من هذا الحديث⁽³⁰⁾.

كما أخذت سخرية المتكلمين من الأحاديث شكلاً شعرياً، وقد حفظ لنا ابن قتيبة قصيدة ساخرة⁽³¹⁾ جاء فيها أن رواة الحديث لا يفهمون النص الذي يروونه⁽³²⁾.

زوامل للأشعار⁽³³⁾ لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدري المطي⁽³⁴⁾ إذا غدا بأحماله⁽³⁵⁾ أوراخ ما في الغرائر

وهناك قصيدة أخرى لشاعر مجهول يبدو أنها تنتمي إلى المجموعة نفسها من الأفكار، جاء فيها: إن الرواة بلا فهم لما حفظوا لا الودع ينفعه حمل الجمال له ولا الجمال بحملها الودع تنتفع⁽³⁶⁾
وهذا أبو العلاء المعري، أحد خصوم الحديث البارزين يقول⁽³⁷⁾:

لقد أتوا بحديث لا يشبهه عقل فقلنا عن أي الناس تحكونه
فأخبروا بأسانيد لهم كذب لم تخل من ذكر شيخ لا يزكونه⁽³⁸⁾

(30) انظر القسطلاني 665/5. [قارن أيضاً ب: جولد تسيهر: المصدر السابق هامش 28 و Vajda المصدر السابق ص 115].

(31) ابن قتيبة: مختلف الحديث ص 10.

(32) القصيدة لمروان بن أبي حفصة (ت 181 - 182 هـ) وهي تشير إلى الناس الذين ينشدون القصائد القديمة دون فهم لمعناها. انظر السيوطي: المزهري 311/2.

(33) في ملاحظة هامشية لم يفهم كاتبها أصل الاستشهاد بهذا الكلام جعل لفظه (الأسفار) بدلاً من (الأشعار) إشارة إلى الآية القرآنية: ﴿كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾.

وهذا المعنى شائع في الشعر الشرقي وفي وصف الفهم الفاسد. انظر مثلاً: جلستان، جزء 8 رقم 3 طبعة جالدوين ص 209 من أسفل، ففيه كلام عن الدواب التي تحمل الأسفار.

(34) في المزهري للسيوطي: لعمرك ما يدري البعير.

(35) في المزهري: بأوساقه.

(36) الدميري: حياة الحيوان 2/ (مادة: الودع).

(37) «كن عبداً لله ولا تكن عبداً لعبيده: فالشريعة تخلق العبيد والعقل يحررهم» انظر، Kremer, Über die philosophischen Gedichte des Abul, Alâ Ma, ary (Vieena, 1888), P.96, On P.126 [اللزوميات،

القاهرة 1831، 326/1].

(38) اللزوميات لأبي العلاء 103/1 طبعة المحروسة مصر 1831، وطبعة 1895.

وقد تركت هذه الملاحظات أثرها على إيمان المسلمين بالسنة⁽³⁹⁾. وكذلك نظم أبو عبد الله محمد بن نصر الحميدي (ت 488 هـ) في الردّ على أولئك الناس قصيدته (في النقد على من ذم الحديث وأهله).

(3)

إنّ النتيجة الغالبة والثابتة قد حُفقت بفعل ذلك النوع من ردّ الفعل الذي ظهر في دائرة المحدثين أنفسهم، ضد التزايد المهول في الأحاديث، وتجلى ذلك في تطور أحد أشكال نقد الحديث الصحيح.

وقد سبقت الإشارة فيما مضى ﷺ إلى أن الجماعة التقيّة كانت سريعة التصديق بكلّ ما يعرض لها باعتبارها حديث نبويّ. وبسهولة أزيلت الشكوك المثارة حول توثيق أجزاء من المادة (الحديثية) المجمّعة. ويبدو أن الفقهاء أنفسهم قد وسّعوا نظرية الإجماع على حجية الحديث في فترة مبكرة، واتخذوا عمل الجمهور بالحديث دليلاً على صحته. وقد روي عن ابن عباس قوله: «إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله فلم تجدوه في كتاب الله أو حسناً عند الناس فاعلموا أنني قد كذبت عليه»⁽⁴⁰⁾، وبمعنى آخر: الإجماع خير دليل على صحة الأقوال والأفعال المنسوبة للنبي⁽⁴¹⁾، والصحيح ما عدّه الأئمة صحيحاً⁽⁴²⁾.

(39) [عن خصوم الحديث انظر أيضاً: جولد تسيهر، ZDMG (مجلة جمعية المستشرقين الألمانية مجلد 61 من 860 وما يليها والمجلد 3 من 230 وما يليها. وانظر كذلك: جوزيف شاخ: أصول الفقه المحمدي ص 40 وما بعدها].

(40) سنن الدارمي (المقدمة، باب تأويل حديث رسول الله).

(41) يذكر الخطيب البغدادي عدداً من الأحاديث تبين أن قبول الحديث النبوي وردّه يتوقف على الانطباع الذي يخلفه في نفوس الناس: «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدهم عنه» الخطيب البغدادي: الكفاية ص 430. وفضلاً من هذا توجد هنالك أقوال أخرى تتضمن المعنى نفسه.

* (تنظر تعليقنا).

(42) ويعبر ابن خلدون عن هذا الإحساس عند المسلمين بقوله: «في الإجماع أعظم حماية وأحسن دفع» أي للأحاديث التي يرفضها النقاد. انظر المقدمة ص 260.

* (انظر تعليقنا).

وأهل الحديث ذوو الضمائر الحية، لم يقبلوا على أنفسهم أن يقادوا بهذه الطريقة السهلة للحكم على توثيق قدر هائل من الحديث، ومراعاة للخطر الذي تهدد أهل السنة من الأحاديث المتميزة، بحثوا عن دليل آخر لمعرفة صحة الحديث غير إجماع الأمة.

وكان الدافع المباشر للحكم الصحيح على كل ما وصل الناس في صورة أحاديث من خلال أفراد مؤثرين في دوائر معينة من العالم الإسلامي، هو انتشار الأحاديث المعادية للمذهب السني التي عرفت في مساحات واسعة من بلاد الإسلام. وتبعاً للرأي الذي ذكرناه آنفاً ادّعوا الإجماع لمصلحتهم.

ويجب أن نتذكر أن اتجاه السنة في إقليم من الأقاليم يحده، بشكل رئيس، أولئك الفقهاء الذين استحقوا ثقة سكان ذلك الإقليم.

وبوساطة الأحاديث التي نشروها، أثروا في رأي الناس الذين عملوا في وسطهم، فأهل مصر لم يحترموا عثمان كثيراً حتى أذاع الليث بن سعد (ت 175 هـ) بينهم أحاديث فضائل عثمان. وبالمثل كان صنع أهل حمص بعلي حتى أطلعهم إسماعيل بن عياش (ت 181 هـ) على أحاديث فضائل علي⁽⁴³⁾. يقول وكيع (ت 196 هـ): «لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث»⁽⁴⁴⁾.

وبيسر نستطيع أن نستنتج ما نوع الحديث الذي نشأ في الكوفة تحت تأثير جابر من خلال ما عرفناه عنه بالفعل ﷺ.

وهكذا، فإن الانتماء الحزبي لرواة الحديث هو الذي يقرر ما إذا كانت جماعات من الناس متأثرة بحزب أو بآخر.

وكان هنالك أيضاً خطر حقيقي من تسرب الأحاديث، خطرٌ هدد كل مجالات السنة في الدين وفي الحياة العامة، وكان على تلك الدوائر التي رغبت في حماية الحديث من تلك الموضوعات أن تبذل اهتماماً خاصاً بشخصية رواة الحديث

(43) الدميري: حياة الحيوان 376/2 (مادة: الليث).

(44) الترمذي (كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل الأذان).

ورجاله التي انبت عليه دعوى توثيق كل حديث. وتقبل هذه الأحاديث فقط على أنها تعبير صحيح عن الروح الدينية لكل الجماعة الإسلامية، كما رواها رجال ليست عدالتهم وموقفهم من أهل السنة محل شك، وكانوا بكل معنى الكلمة ثقات، ولم يعزوا إلى النبي لطيش مجرد أو لقلّة في الدين أو لأغراض حزبية أقوالاً تتناقض مع المذهب العام وتخدم أغراضهم الخاصة.

ولم يلق متن الحديث اهتماماً كبيراً بقدر ما لقي الإسناد نفسه من اهتمام. والإيمان بصحة حديث ما أو بطلانه يتوقف على عدالة رواته، ولذلك عرف الإسناد بقوائم الحديث، حيث أصبح وجود الإسناد دليلاً على صحة الأقوال المروية به، وبدون الإسناد لا يصح حديث⁽⁴⁵⁾، كما عرف الإسناد بقيد الحديث⁽⁴⁶⁾ الذي وحده يجمع بين رجاله.

ولما كان الخطر الذي تهدد الأحاديث من الرواة المتهورين والمتحيزين لم يُدرك، فإن ما أُعطي لرجال السند من اهتمام كان ضئيلاً⁽⁴⁷⁾.

وهذا مالك بن أنس كان يقدّم العمل بالحديث، ولم يكن يهتم بالرجال إلّا قليلاً⁽⁴⁸⁾ ولذلك اعتنى بأحاديث المغني الفاحش عروة بن أذينة ورواها دون تردد⁽⁴⁹⁾، ولعل ذلك يرجع إلى تعاطفه مع الغناء الذي كان منغمساً فيه في صباه⁽⁵⁰⁾.

ولم يهتم الفقهاء بالنظر في أسانيد الحديث إلّا عندما انتشرت الموضوعات، فبدلوا حينئذ كل ما في وسعهم للتحقق من رواة كل حديث، بقصد جعل صحة

(45) مسلم (المقدمة ص 88) يشرح النووي.

(46) الأصفهاني: الأغاني 110/5.

(47) الدارمي: السنن (المقدمة ص 93) (باب الحديث عن الثقات).

(48) النووي: تهذيب الأسماء واللغات 76/2.

* (انظر تعليقنا).

(49) الأصفهاني: الأغاني 105/21.

* (انظر تعليقنا على هذا الكلام الفاسد).

(50) انظر الهامش رقم 285 من الفصل الثاني من كتابنا هذا.

* (سبق التعليق فانظره في موضعه).

الحديث تتوقف على سلامتهم من المطاعن⁽⁵¹⁾. ويبدو أن نقد الرجال قد ظهر في زمن ابن عون (ت 151 هـ)⁽⁵²⁾، وشعبة (ت 160 هـ)⁽⁵³⁾، وعبد الله بن المبارك (ت 181 هـ)، ومعاصرين آخرين لهم⁽⁵⁴⁾.

وكان النقد أكثر دقة وصرامة في العراق⁽⁵⁵⁾ وبلاد المشرق الأخرى، حيث كانت الأحزاب السياسية والأبنية شديدة المعارضة، وقد استعملت في أسلوب عنيف وسائل دنيوية وروحية لنصرة آرائهم.

وعندما أصبحت هنالك حاجة لاختيار الأحاديث الصحيحة والحسنة، وردّ الموضوعات والمختلفة، بسبب الجمع المنظم للأحاديث في القرن الثالث الهجري، صار نقد الحديث جزءاً مهماً في علوم الحديث⁽⁵⁶⁾.

وقد بلغ ذروة ازدهاره في القرن الثالث والرابع الهجريين.

وحسبنا أن نذكر مؤلفين من أكثر المؤلفات التي لاقت استحساناً في ذلك الوقت، وهما: كتاب الضعفاء للنسائي (ت 303)⁽⁵⁷⁾ الذي سنتحدث عنه فيما بعد لكونه من أشهر أصحاب السنن وكتاب (الكامل في معرفة ضعفاء المتحدثين) لابن

(51) مسلم (مقدمة الصحيح) ص 84، وقد جاء في الكفاية للخطيب البغدادي ص 122: «الناس لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت سألوا عن الإسناد ليحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة».

(52) انظر الفصل الثاني.

(53) وقد حكى عنه أنه كان أول من حقق في شخصية الرواة في العراق انظر طبقات الحفاظ ص 83.

(54) جاء هذا نتيجة لأقوال كثيرة له ذكرها مسلم في صحيحه (المقدمة ص 92 وما بعدها).

(55) قارن بـ: الفصل الثاني. وقد أكد ابن خلدون في المقدمة ص 369 سطر 3 غناية العراقيين الكبيرة تلك.

* (وهذا تحريف والصواب: وكانت طريقة أهل الحجاز في الأسانيد أعلى ممن سواهم).

(56) عن أوائل هذا الفن انظر حاجي خليفة: كشف الظنون 591/2 طبعة فلوجل، لايبزج 1835.

(57) مخطوط مارشام بأكسفورد رقم 556، وفهرست مخطوطات المكتبة البودلية، 379 رقم 2 ص 371 [تاريخ

الأدب العربي لبروكلمان 171/1، الذيل 270/1].

* (طبع بحلب عن دار الوعي سنة 1396 هـ بتحقيق محمود إبراهيم زايد مع كتاب الضعفاء الصغير

للإمام البخاري).

عديّ (ت 365 هـ) (58).

وجميع الرواة المذكورين في الإسناد يوضعون تحت الاختبار للحصول على معرفة عميقة بشخصياتهم، ولاكتشاف سلامة دينهم وأخلاقهم، وهل هم دعاة بدعة؟ (59) وهل هم صادقون أو لا؟ وهل هم من الحفاظ الأثبات الذين سلم حفظهم من الخلط والوهم؟ وهل هم ممن تقبل شهادتهم أمام القضاة دون تردد؟.

ورواية الأحاديث أرقى ضروب الشهادة (60)، لأن شهادة الراوي الذي سمع هذا القول أو ذاك من هذا الشخص أو من غيره، تتعلق بمادة عظيمة الأهمية في تحديد شكل الحياة الدينية. ونتيجة لهذه الحصيلة من التثبت يكون الراوي (ثقة)، و (متقناً)، و (تبتاً)، و (حجّة)، و (عدلاً)، و (حافظاً) أو (ضابطاً)، وتلك هي صفات الطبقة الأولى ممن تقبل روايته من الرواة. وأمّا من هو دون ذلك من الرواة فيوصف بأنه (صدوق) (61)، و (محل الصدق) و (لا بأس به)، ثم يليهم في المرتبة

(58) فهرست الكتب العربية المحفوظة في الكتبخانة الخديوية المصرية، القاهرة، 129/1، [تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، الذيل، 280/1].

(59) لم تُعدّ البدعة في حدّ ذاتها جرحاً في عدالة الراوي إلا إذا كان داعياً لبدعته. (ياقوت: معجم البلدان 452/3) (مادة ضبيعة)، وفيه يدّعي ابن حبان إجماع الأئمة على ذلك، والرواية عن المتهمين بالقدر مألوفة في كتب السنة المعتمدة، انظر مثلاً: البخاري (كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله من يده) و (كتاب الطب، باب ذات الجنب) قارن أيضاً بكلام القسطلاني 22/4، 422/8. انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص 77 الطبقة (5) ترجمة ثور بن يزيد الكلاعي. وفيها: «وكان قدرياً».

وحول هذه المسألة انظر ملاحظات ابن هشام ص 159 طبعة فستفلد. وتاريخ أدب الشيعة ص 72 هامش رقم 6. وقد ذهب بعضهم بعيداً في هذا المنحى، حيث صرّح بأن رواية المرجئة ضعفاء لانحرافهم عن العقيدة السليمة. (الترمذي 119/1 طبعة بولاق: رأى رأي الإرجاء) ولا يرى عثمان بن سعيد الدارمي (ت 280 هـ) قبول رواية القائلين بخلق القرآن. أبو المحاسن 91/2. الطبعة الأوروبية. * (يعني في الموضع الأول من صحيح البخاري حديث: «ما أكل أحد طعاماً قط...» وفيه: ثور بن يزيد الكلاعي وكان قدرياً. وفي الموضع الثاني منه، حديث: «إذن رسول الله ﷺ لأهل البيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن» وفيه: عباد بن منصور رمي بالقدرة ولم يكن داعية».

(60) وصف ذلك بالتفصيل شرنجر في مجلة الجمعية الآسيوية البنغالية (JASP)، 1856، ص 53.

(61) لا تعبر هذه اللفظة عن مطلق الصدق، ولذلك نجد في قولهم نحو: «جرير بن حازم ربما يهيم في شيء وهو صادق» الترمذي 103/1 طبعة بولاق.

مَنْ هو (صالح الحديث)⁽⁶²⁾، وأما أدنى درجات التوثيق فقول النقاد في الراوي: (غير كذوب)، و (لم يكذب)⁽⁶³⁾.

ويميز نقاد الحديث بين أعلى مراتب التوثيق وأدناها وما يقع بينها، وترتبط الفائدة العملية والنظرية، للأحاديث عندهم بحسب ما يناله الرواة من درجات التوثيق. وكان لهذا التحقق (من شخصية الرواة) أكبر الأهمية حيث نجم عنه تأثير كبير في العمل الديني. ثم إن الذين يؤثرون في الحياة الدينية للأمة، هم وحدهم الذين يستطيعون الحكم على صحة الأحاديث، ولا يحتجون بكل شيء حتى يعلموا مخارج⁽⁶⁴⁾ العلم⁽⁶⁵⁾ على حد قول عبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـ).

وعبارات التوثيق المطلق والنسبي، وتعديل الرواة، تقابلها بالمثل عبارات تفصح عن عدم الثقة وعدم العدالة، ومن الواجب ملاحظة أن وجود خدش في عدالة الراوي يسمى (جرحاً) في مصطلح الحديث. وهنالك عدد كبير من المترادفات تتعلق بهذا المفهوم تستعمل للتعبير عن جرح الراوي، وأكثرها استعمالاً كلمة (طعن)⁽⁶⁶⁾، ثم (قدح)، ويستعملون بندرة كلمة (نزك)⁽⁶⁷⁾ التي تظهر غالباً في الكتاب وكأنها (ترك) للتشابه بينهما في الرسم⁽⁶⁸⁾ وإذا لم يتحقق من عدالة الراوي بشكل أكيد، وبقيت بعض الشكوك تدور حوله، فإنه يمكن القول في شيء

(62) قارن ب: الخطيب البغدادي: الكفاية ص 22 سطر 19. النووي: التقريب 345/1 مع تدريب الراوي للسيوطي. الطبعة الثانية 1966 بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

(63) الترمذي 57/1، 113 طبعة بولاق 1292 هـ في جزئين.

(64) مفرداً: مخرج. ويراد بها الراوي. وقد استعمل صاحب العقد الفريد 22/3 هذه اللفظة بهذا المعنى في قصة أوردها.

(65) النووي: تهذيب الأسماء واللغات 305/1 طبعة المنيرية (ترجمة عبد الرحمن بن مهدي).

(66) قارن أيضاً بقول ياقوت: «كَلَمٌ» 158/2.

* (يريد كَلَمَهُ تَكْلِيماً أي جَرَحَهُ تَجْريحاً).

(67) مسلم: مقدمة الصحيح ص 92 بشرح النووي. وهذه اللفظة أقل جرحاً من (كَذَبَ) عند اتهام الراوي.

(68) ومثل ذلك ما جاء في المعارف لابن قتيبة ص 448 من أن شهراً تركوه، والصواب أن تقرأ: إن شهراً تركوه. وقد وقع في الخطأ نفسه الترمذي في جامعه 44/1، 117/2، 178.

من الحيلة أن هذا الراوي عرضة للغمز⁽⁶⁹⁾. ونتيجة لهذا التثبت يوصف الراوي المشتبه فيه بأوصاف اصطلاحية أخرى. فإذا قيل عن أحدهم إنه: (لن الحديث) فذلك يعني أنه مجروح، إلا أن ذلك لا يعني أنه مردود الحديث مطلقاً. وقد يوصف بأنه (ليس بقوي)، ثم يتدنى في المراتب فيكون (ضعيفاً)، و (متروكاً الحديث)، و (ذاهب الحديث)، و (كذاب)، وهلم جراً⁽⁷⁰⁾. ويعرف هذا النوع من النقد في معرفة مستويات الرواة بعلم (الجرح والتعديل). وتوجد أكثر آثاره أهمية في تفسير ألفاظ السنن (انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب. حيث يضاف لكل حديث مخرج في كتب السنن جرح الرواة وتعديلهم).

وهذه الضروب من التثبت ساهمت في ظهور (علم معرفة الرجال)⁽⁷¹⁾، وقد بلغ هذا النوع من علوم الحديث أوجه عند ابن أبي حاتم (عبد الله بن محمد بن إدريس) الرازي (ت 327 هـ)⁽⁷²⁾.

وبصرف النظر عن التحقق من الصفات الشخصية للرواة، كان من الواجب على النقاد أن يهتموا كذلك بالانسجام والتوافق داخل الإسناد، وهنا كانوا قادرين على اكتشاف أمور عجيبة. ففي أحد الأسانيد مثلاً نجد أن عبد الرحمن بن أبي ليلى قد سمع من معاذ بن جبل في حين أن معاذاً توفي زمن خلافة عمر بن الخطاب، وأن عبد الرحمن لم يولد إلا سنة 17 هـ⁽⁷³⁾.

وفي مواجهة هذه الأمور كان دور النقاد إمعان النظر في الأسانيد لمعرفة

(69) «غمز عليه» انظر الطوسي: الفهرست ص 162، 223، وقد جاء في المصدر السابق ص 139 قولهم: «غمزوا عليه بلعب الشطرنج». و (الغماز) علوان كتاب في نقد الأحاديث المشبوهة ذكره إفرات في فهرست برلين 279/2.

* (صاحب الغماز هو جلال الدين السمنودي).

(70) البغدادي: الكفاية، النووي: التقريب الصفحات السابقة.

(71) النووي: التقريب 341/1 مع تدريب الراوي للسيوطي.

(72) - ياقوت: معجم البلدان 120/3 (بلاد الرّي) السيوطي: طبقات الحفاظ ص 345.

(73) الترمذي 189/2، 257.

* (في تفسير قوله تعالى: إن الحسنات يذهبن السيئات. من سورة هود).

استحالة اجتماع بعض الرواة من ناحية تاريخية. فمثلاً، إذا قيل إن الحسن البصري يروي عن أبي هريرة فذلك يعني أنهم لا يمتنعون تاريخياً من اجتماعهما وأن تكون بينهما علاقات شخصية⁽⁷⁴⁾.

ويقول البخاري عن إسناد قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن سلمان أنه غير صحيح لأن سلمان كان ميتاً عندما بدأ أبو ظبيان في سماع الحديث⁽⁷⁵⁾.

وقد حاول الوُضَّاع أن يبتلعوا هذا المنهج التاريخي في النقد بإضافة رواية مجاهيل في الأسانيد المنقطعة، لذلك كان على نقاد الحديث بذل ما في وسعهم لمعرفة ما إذا كان وجود مثل هؤلاء المجاهيل يقدح في صحة الحديث⁽⁷⁶⁾.

(4)

وبهذا البحث المضني في هذا النوع (من الحديث)، نجح نقاد الحديث المسلمون في كشف كثير من الوُضَّاعين وَرَدَ أحاديثهم⁽⁷⁷⁾.

وقد خلقت فيهم تلك الاختيارات التي أجروها على ذلك الكم الهائل من الأحاديث الموضوعة نوعاً من التبصّر والتدقيق، وزادت من ريبتهم وشكهم. وقد برهنت الوقائع على أن هذه الشكوك لا يمكن أن تمضي بعيداً إذا كانت تتمشى مع جراءة الوُضَّاعين.

وفي الواقع لم يفعل هؤلاء شيئاً فيما بعد يمكن توقعه في هذا المجال منذ البداية المفعممة بكل أنواع الأحاديث الموضوعة.

ويكفي هنا ذكر مثال واحد على جراءة الوُضَّاعين - بصرف النظر عن الطريقة المعهودة في عزو العبارات الزائفة إلى أسماء رواة يحسب لهم كل حساب في

(74) النووي: تهذيب الأسماء 162/2 (ترجمة الحسن البصري).

(75) الترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب في فضل العرب).

(76) هنالك مثال جلي على ذلك في شرح كتاب السير للسرخسي، مخطوط، ورقة 235، وأمثلة أخرى في سنن

الترمذي 153/2، 174، 180.

(77) ذكر مسلم في مقدمه صحيحه ص 55. عدداً من مشاهير الوُضَّاعين الذين تُرَدُّ أحاديثهم.

التاريخ الإسلامي - للإشارة إلى أن هنالك بعض الناس لا يشعرون بأي تردد في اختراع أسماء جديدة يخدعون بها المستمعين السذج. وفي القرن الذي ألف فيه ابن عدي كتابه الذي ذكرناه آنفاً كان هنالك أبو عمرو لاحق بن الحسين يخترع أسماء يضعها في أسانيده، مثل: طغرال وطربال وكركدن، ويعزو إليهم أحاديث⁽⁷⁸⁾.

وبازدياد الشكوك في هذه الحالات التي يحتمل أنها لم تكن في حالة عزلة، ظهر اعتناء النقاد بالتثبت والتحري⁽⁷⁹⁾، وهم لم يقصروا - على الرغم من التساهل⁽⁸⁰⁾ - في إعلان الاستنكار بقدر الإمكان في هذا المجال.

وهنالك مثال يبين لنا المقدار الذي ذهب إليه بعضهم في هذا النقد السلبي، الذي يعطينا أيضاً رؤية عميقة لآلية تكوين الحديث النبوي ففي كثير من كتب السنن

(78) ياقوت: معجم البلدان 397/3 (صُدِر).

* (وفيه صُدِر): ينسب إليها أبو عمرو لاحق بن الحسين بن عمران بن أبي الورد الصُدري، كان أحد الكذابين وضع نسخاً لا يُعرف أسماء رواتها مثل: طغرال وطربال وكركدن، مات بنواحي خوارزم سنة 384 هـ).

(79) أثيرت في القرن الثالث الهجري مسألة ما إذا كان أولئك الرواة الذين توسعوا بتعمد في نشر أقوال صحيحة عن النبي بأسانيد مقلوبة يعدّون كالوضّاعين. وأكبر تسامح كان قد حدث مع هذا الضرب من الوضع، انظر (الترمذي العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب).

(80) لكي نكون منصفين فلا نغفل لاستهجان معاني الأسماء الغريب (فإنه يجب أن نوضح) أن هنالك مصنفات في معرفة الأسماء المفردة للرواة، وهم موجودون بالفعل.

وقد ورد في مخطوط رقم 574 ورقة 4 أ بمكتبة جوته للمخطوطات العربية كلام لأحمد بن يونس الرقي (ت 227 هـ) عن أحد الرواة الكوفيين، وهو مسدد بن مسرهد بن مسرهل الأسدي، يقول فيه: «إذا ذكر هذا الاسم بعد بسم الله فإنه ينفع أن يكون رقية للدغة العقرب». وقد جاء في سنن ابن ماجه (المقدمة، باب في الإيمان): «لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرأ».

* (هذا القول الذي نقله عن سنن ابن ماجه هو لأبي الصلت وهو ضعيف. والإسناد الذي يعنيه قد اجتمع فيه سبعة من آل البيت، وليس من العجيب أن يترك به أبو الصلت وهو شيعي معروف واسمه عبد السلام بن صالح قال فيه أبو حاتم: لم يكن عندي بصديق وقال، ابن عدي: متهم. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: رافض خبيث متهم بوضع حديث: «الإيمان إقرار بالقلب» وهو الحديث الذي يروى بالإسناد المشار إليه. وذكر جولد تسيهر لهذا في الهامش من قبيل التزيّد والتهكم. وسوقه ليان تساهل المسلمين في قبول الأسانيد الضعيفة غير مقبول، حيث سمعنا قول أهل النقد في رواية أبي الصلت. انظر ميزان الاعتدال للذهبي (616/2).

نجد نصاً يتعلق بالمسائل الشرعية التالية:

إذا عقد أحدهم على امرأة، ومات ولم يدخل بها، ولم يُسم لها صداقاً (فما صداقها؟) فهذه المسألة عرضت على ابن مسعود، وحكم فيها بقوله: «إن لها صداقاً، كصداق نسائها»⁽⁸¹⁾ لا وكس ولا شطط⁽⁸²⁾، وإن لها الميراث، وعليها العدة⁽⁸³⁾. فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان. فقام ناسٌ من أشجع، فيهم: الجراح وأبو سنان، فقالوا: يا ابن مسعود، نحن نشهد أن رسول الله ﷺ قضاها فينا في بروع بنت واثق، وأن زوجها هلال بن مرة الأشجعي، كما قضيت. ففرح عبد الله بن مسعود فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله⁽⁸⁴⁾.

وفي رواية أخرى عن معقل بن سنان أنه سمع رسول الله يقضي بذلك في بروع بنت واثق، فهذا المثال يوضح ظاهرة الاستدلال بالحديث على صحة حكم صدر من رأيٍ مستقل⁽⁸⁵⁾.

فقضاء ابن مسعود، فضلاً عن شهادة الحديث له، هو نتاج للفقهاء المتأخرين، ومما يصعب تعليقه ظهور آراء مختلفة حول هذه المسألة الفقهية في القرن الثاني للهجرة، وأن حق المرأة في الصداق⁽⁸⁶⁾ كان محل استفسار.

يقول عثمان بن سعيد الدارمي (ت 280 هـ) في نقده لهذا الحديث، وهو تلميذ ليحيى بن معين وأحمد بن حنبل: «ما خلق الله معقل بن سنان قط، ولا

(81) استطيع أن أقول بأن الضمير من (نسائها) يعود على القبيلة.

(82) عن لفظة (لا وكس) قارن: V. T. و Nöldeke و Beitr. Poesie, P.189 وعن لفظة (ولا شطط) قارن: الأغاني 134/5 وفيه: فاشتط عليه بالمهر.

(83) سورة البقرة، آية 234.

(84) أبو داود: السنن (كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات).
الترمذي: السنن (كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها).

(85) انظر الفصل الثاني.

(86) الترمذي (كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها...).

كانت بروع بنت واثق قط»⁽⁸⁷⁾.

ويبدو أن الدارمي قد تجاوز الحدّ في نقده، حيث يصعب إنكار وجود معقل بن سنان⁽⁸⁸⁾ حتى وإن كانت صلته بهذه المسألة الفقهية من اختراع الفقهاء.

ولم يكن الدارمي أول من تجرأ على إنكار وجود أشخاص لهم مكانتهم التاريخية في الأخبار الإسلامية، فهذا مالك بن أنس أنكر قبله بقرن وجود أويس القرني⁽⁸⁹⁾ الذي تسميه الأجيال اللاحقة سيد التابعين⁽⁹⁰⁾ وحيكت حول شخصيته الأساطير الدينية (وقد تنبأ محمد بوجوده)⁽⁹¹⁾.

(5)

استطاع منهج نقد الحديث عند المسلمين أن يخلّص الأحاديث النبوية من بعض الأحاديث المخترعة، التي تظهر عليها علامات الوضع بوضوح ليس غير، على الرغم من أنّ الأمثلة على الموضوعية الفردية. وقد اهتم المنهج النقدي الإسلامي في المقام الأول بالمظاهر الشكلية للنقد⁽⁹²⁾، وهذه الأمور الشكلية هي القول الفصل في توثيق الحديث وإثبات صحته.

والحديث لا يوضع في ميزان النقد إلّا من خلال شكله الخارجي، وبالتالي يتوقف الحكم بصحة المتن على صحة الإسناد، فإذا سلّم الإسناد الذي رويت به

(87) النووي: تهذيب الأسماء 105/2.

* (يقول النووي في ردّه على كلام الدارمي السالف الذكر: «وهذا الذي قاله الدارمي غلط منه وجهالة لما علمه الحفاظ وغيرهم».

(88) ابن دريد: الاشتقاق ص 181 بتحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي. ابن عبد ربه: العقد الفريد 312/2.

(89) ابن حجر: الإصابة 115/1 [قارن أيضاً الخطيب والذهبي المصادر السابقة].

(90) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة 127/1 الطبعة الأوروية.

(91) مصابيح السنة 210/2 [قارن: ابن سعد 11/6، أبو نعيم: حلية الأولياء 79/2 الخطيب: تاريخ بغداد 15/3، الذهبي: ميزان الاعتدال 278/1].

(92) قارن موير: حياة محمد 44/1، دوزي: مقالات في تاريخ الإسلام ترجمة في شوقان ص 123.

* (انظر تعليقاتنا بآخر الفصل).

عبارات مستحيلة ملأى بالتناقضات الداخلية والخارجية من هذا النقد الشكلي، وكان متصلاً، واحتمال التقاء رجاله قائماً، فالحديث صحيح، وليس بمقدور أحد أن يقول: «إني أشك في إسناد الحديث لأن في منته سخافات تاريخية لا يقبلها منطق».

وإذا رُويت أحاديث متناقضة بأسانيد صحيحة ولم يقدم أحد الإسنادين على الآخر، يأتي دور براعة التوفيق بينها⁽⁹³⁾، وهذا يتطرق غالباً لتوافه الأمور وصغائرهما⁽⁹⁴⁾. وإذا لم يمكن التوفيق بين المتن مطلقاً يلتجأ إلى نظرية الناسخ والمنسوخ⁽⁹⁵⁾ (لا سيما في أحاديث الأحكام)، أو إلى صياغة أصول شكلية محضة لمعالجة علل الحديث. فمثلاً هنالك أصل من أصول منهج نقد الحديث يستعمل عند اختلاف روايتين إحداهما مثبتة، والأخرى نافية، فتقدم المثبتة على النافية. فعندما يروي بلال مثلاً أن النبي صلى في الكعبة، وينكر ابن عباس ذلك، والخبران مرويان بإسنادين صحيحين، نجد أن منهج النقد الإسلامي جرياً على الأصل المذكور يقدم رواية بلال المثبتة على رواية ابن عباس النافية، وفي ذلك يقولون: «إنما يؤخذ بشهادة المثبت لا بشهادة النافي»⁽⁹⁶⁾ ونقاد الحديث المسلمون لا يقيمون وزناً حتى للمفارقات التاريخية المحضة ما دام الإسناد صحيحاً. وتستغل موهبة محمد النبوية في تذليل تلك الصعوبات. ومن هذا القبيل زعمهم أن

(93) انظر الفصل الثاني.

(94) ومثال ذلك رفع الخلاف الهين بين ما جاء في البخاري (كتاب الصيد، باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية، وكتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث) حيث جاء في الموضع الأول من البخاري من اتخذ كلباً (نقص كل يوم من عمله (قيراطان) بينها ورد في الموضع الثاني (قيراط). والقيراط هو الميزان الذي يوزن به الأجر والجزاء كما في الحديث الذي أخرجه الترمذي (كتاب الجنائز، باب ما جاء في فضل الصلاة على الجنائز).

* (انظر تعليقنا على هذا الكلام).

(95) انظر مثلاً الترمذي (كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن شرب الخمر فاجلدوه).

* (انظر تعليقنا).

(96) السهيلي على ابن هشام ص 190. وكذلك كتاب الاستبصار فيما اختلفت فيه الأخبار للفقهاء الشيعي

الطوسي (ت 460 هـ) وهو يتعلق بهذا النوع من التوفيق بين أحاديث الأحكام انظر أيضاً: V. Rosen,

. Notices sommaires [des manuscrits arabes du musée asiatique, ST. petrsburg, 1881] P.27

النبي ﷺ حدد الأماكن التي يدخل منها الحجاج إلى مكة مهللين قادمين من بلاد الإسلام المختلفة، وبالمثل أخذت الروايات المشكوك فيها في حسابها حُجَّاج الشام، وهنالك روايات أيضاً احتاطت لقوافل الحج القادمة من العراق، والنقاد الذين ينكرون صدور هذه الروايات الأخيرة عن النبي لم يدفعهم إلى ذلك المفارقة التاريخية التي تضمنتها، ولكن دفعهم إلى ذلك ضعف الإسناد⁽⁹⁷⁾. وعناية النقاد المسلمين بالحديث يمكن أن نراها من خلال التطبيق العملي له.

ونجد من بين العديد من الأحاديث المتحيزة طائفةً جديرةً بالنظر، وهي تلك التي يستحسن أن تعرف بأحاديث المدارس الفقهية، أي الأحاديث التي اخترعت في مدرسة فقهية خاصة لغرض إثبات تفوقها على منافساتها من المدارس الأخرى، وحتى تعطي وزناً وقيمةً لمذهبها.

ولم تخترع الأحاديث المتحيزة لمواجهة المبتدعة في العقيدة فقط، ولكن جعلت أيضاً حكماً أعلى في الاختلافات بين فقهاء العراق وفقهاء الحجاز.

ولإثبات أن أبا حنيفة أعظم أئمة الفقه، اخترع أتباعه حديث: «إن في أمتي رجلاً يقال له أبو حنيفة هو سراج الأمة»⁽⁹⁸⁾، وقد زعموا أن أبا هريرة سمع ذلك من النبي مباشرةً.

ولم يكن التصديق بأن محمداً قد ذكر فقيه العراق بالاسم، أقوى منه في الدوائر التي تؤمن بأن الشاعر أبا ذؤيب ودعي الخلافة ابن الزبير مذكوران في التوراة⁽⁹⁹⁾، وأن رهباناً من أهل الكتاب حدثوهم بأن كتبهم المقدسة قد وضعت

(97) هنالك أمثلة كثيرة على تزايد قلة الاهتمام (بهذا النوع من النقد) في شرح الزرقاني على الموطأ 158/2.

(98) النووي: تهذيب الأسماء 219، الخطيب: تاريخ بغداد 335/8.

* (انظر العجلوني: كشف الحفاء 33/1، والسيوطي: اللآلئ المصنوعة 457/1).

(99) مجلة جمعية المستشرقين الألمانية (ZDMG)، مجلد 32 ص 351. وقد عثر أحد الرهبان في رق قديم على

اسم شاعر عربي آخر. انظر الأغاني 155/6 (أخبار أبي دهب).

* (جاء في الأغاني في الموضع المذكور: أن قوماً مروا براهب فقالوا له: يا راهب من أشعر الناس؟ قال: مكانكم. حتى أنظر في كتاب عندي. فنظر في رق له عتيق، ثم قال: وهب من وهين من جمع أو جمحين).

معاوية بشكل واضح جداً، إلى درجة أنه لو كان في أمة من الناس لَعُرف من بينها⁽¹⁰⁰⁾ ولم يكن هذا عند أولئك الناس إلا دليلاً ظاهرياً على احتمال ذكر النبي أبا حنيفة. ولم يتفوق العراقيون على أهل المدينة في هذا الشأن، حيث ادعى هؤلاء أن مدرستهم الفقهية تستمد سلطانها من النبي نفسه، فاخترعوا الحديث القائل: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل⁽¹⁰¹⁾»، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة⁽¹⁰²⁾. - وهو حديث يروونه عن أبي هريرة أيضاً -، وفي هذا الحديث حسّ مالكي.

وقد وَجَدَ هذا الحديث طريقه إلى كتب السُّنة، حتى إن مسلماً مع تشدّده في تصحيح الحديث - كما سترى فيما بعد - رغب في البداية أن يذكره في صحيحه، وهو لم يعرض عن ذكره لفساد متنه أو لاستحالة أن يشير النبي في كلامه إلى أوضاع المدارس الفقهية في القرن الثاني للهجرة، بل لعلّة في سنده، وفيه سماع أبي الزبير من أبي صالح وهذا مستحيل من ناحية تاريخية.

وإذا كان الوضّاع الذين اختلقوا هذا الحديث قد ركبوا له سلسلة الإسناد تلك بعناية فائقة فليس بمستبعد أن توجد آثارهم في صحيح مسلم⁽¹⁰³⁾.

والدوائر الإسلامية التي احتفظت حتى الوقت الحاضر بالمناهج القديمة في الدراسة لا تزال تتبّع الاتجاه نفسه الذي واجهناه لكونه أسلوباً من الأساليب القديمة.

(100) المبرد: الكامل 271/2، ابن بدرون:

* (جاء في الكامل: وتزعم الرواة أن رجلاً من أهل الكتاب وَقَدَّ على معاوية. . فقال له: تجد نعتي في شيء في كتب الله).

(101) عن هذا التعبير انظر المسعودي: مروج الذهب 107/5 «ذكر جميل من أخلاق معاوية وسياسته» ابن عبد ربه: العقد الفريد 285/2 وقد جاء فيه: «حتى ضربت عليه آباط الإبل» ويراد به عثمان، وهذه العبارة تقال في الشرّ.

(102) البغوي: مصابيح السنة 17/1.

(103) الدميري: حياة الحيوان 382/2 (المطية).

* (انظر تعليقنا على هذا الكلام الفاسد).

يقول علي بن سليمان الباجمعي، وهو أحد الفقهاء المعاصرين الذين بذلوا جهداً عظيماً في شرح كتب السنة الستة: «من أغرب الأشياء التي عرضت لي وأنا أروي الأحاديث النبوية التي تحث العلماء على اجتناب مخالطة السلاطين، قول أحد الحاضرين لي: «كيف يقول النبي ذلك، ولم يكن في أيامه سلاطين؟»⁽¹⁰⁴⁾، فهذا الرجل المسكين لم يفهم من الحديث أن رسول الله قد أنبأ بكل ما سيحدث إلي يوم القيامة»⁽¹⁰⁵⁾. فنقد الحديث إذن يعتمد على أمرين: عدالة الرجال، واتصال السند.

وبينما يمكن التأكد من الأمر الثاني من ناحية موضوعية بالتدقيق في وفيات الرواة، يخضع الأمر الأول بشكل كبير لذوق الناقد وحكمه الشخصي.

وقلما نجد اتفاقاً (بين النقاد) في الحكم على عدالة أحد الرواة إلا في أحوال نادرة. وغالباً ما يوصف الراوي بعبارات متباينة، فهذا ابن سعيد الدارمي مثلاً يقول إنه سأل ذات مرة يحيى بن معين عن جبير بن الحسن، فأجابه بأنه: «ليس به شيء». (ويقول أبو حاتم: لا أرى بحديثه بأساً)، ويقول عنه النسائي إنه: «ضعيف»⁽¹⁰⁶⁾.

وتكون الأحكام من حين إلى آخر متذبذبة⁽¹⁰⁷⁾، وتتصف المصطلحات التي ابتكرها أهل النقد بمرونة شديدة، تسمح بتجنب حكم نهائي (على الرواة). فانظر

(104) الظاهر أن المنكر لا يعرف أن لفظة (سلطان) قد استعملت قبل النبي بكثير جداً، وقد ظهرت في الأصل بمعنى (الحكومة) فقط، ثم أصبحت فيما بعد لقباً لكل حاكم، وقد استعملت كلمة (سلطان) بالمعنى الأول في المصنفات الفقهية القديمة، فمثلاً: من المعروف في أحكام النكاح أنه لا ينعقد إلا بوجود ولي للمرأة (وإذا لم يوجد) فإن السلطان ولي من لا ولي له. انظر الترمذي (كتاب النكاح، باب ما جاء في لا نكاح إلا بولي).

(105) الباجمعي: شرح سنن أبي داود ص 175.

* (لم يكن هذا الشرح متوفراً لدي عند الترجمة حتى أنقل كلامه بأحرفه، فاكتفيت بالترجمة).

(106) ياقوت: معجم البلدان.

(107) وخير مثال على ذلك ما ذكره ابن خلدون (المقدمة 261/1) في معرض نقد أحاديث المهدي حيث ساق الآراء الصحيحة والباطلة لنقاد مختلفين في الحكم على أحد الرواة. والكلام برمته يمكن أن يعدّ نموذجاً للنقد الإسلامي للأحاديث.

* (انظر تعليقنا).

(مثلاً) إلى ما قيل في الليث بن سُلَيْم. يقول فيه البخاري: «صدوق وربما يهم في الشيء»، ويقول أحمد: «لا يُفَرَّحُ بحديثه، وهو يرفع أحاديث موقوفة عند غيره، ولذلك ضَعَفُوهُ»⁽¹⁰⁸⁾.

وهكذا لا يستطيع المرء معرفة ما إذا كان صدوقاً أم ضعيفاً. ويبدو أن خلق قاعدة ثابتة لهذه الأمور كان أمراً مستحيلاً، والنقاد أنفسهم أكدوا⁽¹⁰⁹⁾ أن القدرة على الحكم على قيمة الأحاديث لا يمكن أن تكتسب إلا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة.

وفي غيبة القواعد المنهجية الصارمة لا يبقى إلا الاستعداد الشخصي للفرد وشعوره بالتمييز سبيلاً للحكم، وهو ما يعرف بذوق المحدثين في التفريق بين الصحيح والضعيف⁽¹¹⁰⁾.

وقد تقود وجهات النظر الشكلية للنقاد المسلمين بين الفينة والأخرى إلى نقد بعض عناصر المتون. وفي أثناء اختبار صحة الأسانيد تبين أن بعض رواة الحديث الثقات يروون الأحاديث المنكرة⁽¹¹¹⁾. وحتى هذه الضروب من التقويم كانت محكومة أساساً بدوافع شكلية⁽¹¹²⁾، ولكن التأمل العميق في الأحاديث يقود غالباً إلى الحكم بأن هذه الأحاديث «لا نور فيها وعليها ظلمات»⁽¹¹³⁾ كما يقول أبو نعيم الأصفهاني (ت 430 هـ).

وبعبارة أخرى إن أمارات الوضع ظاهرة على أسلوبها ومحتواها. غير أنه لم يترك للذوق الشخصي إلا هذا الجانب من النقد.

(108) الترمذي (كتاب الأدب، باب ما جاء في دخول الحمام).

(109) انظر ترجمة عبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـ) في تهذيب الأسماء للنووي 305/1 ولاحظ سياق النص.

(110) السيوطي: طبقات المفسرين ص 17 رقم 50 طبعة ميرسينج.

(111) وأمثلة ذلك ما جاء في سنن الترمذي 28/1، 295، 293/2، 329/3.

* (نظير ذلك ما جاء في الترمذي (باب في الجنب والحائض): «ولبقة أحاديث منكبر عن الثقات» راجع تعليقنا على هذا.

(112) انظر التعريفات في Risch, P. 18.

(113) قال ذلك في مقدمته للمسند المستخرج على صحيح مسلم (القاهرة، مخطوط رقم 417) القاهرة، فهرست الحديوية 307/1. وقارن ذلك بقولهم: «لوائح الوضع عليه ظاهرة» انظر خزائن الأدب للبغدادي 101/1 طبعة عبد السلام هارون.